مقدمة

إنطلاقاً من مبدأ الشفافية والإفصاح اللذان يعززان من استقرار ونمو الشركة، وتطبيقاً لأفضل الممارسات التنظيمية والرقابية العالمية، وامتثالا لتعليمات الجهات الرقابية، قمنا بإعداد هذا التقرير الذي نهدف من خلاله بيان حرصنا على تعزيز الكفاءة الإدارية للشركة، وتعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق، ورفع مستوى الدور الاجتماعي الفعال في المجتمع، وتعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة، والحد من مفهوم تعارض المصالح. قمنا بإعداد تقرير حوكمة الشركات، والذي يحتوي على مجموعة من القواعد التي تمثل الركيزة الأساسية في بناء هذا التقرير، وهي كما يلي:

القاعدة 1 - بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

القاعدة 2 - التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

القاعدة 3 - اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

القاعدة 4 - ضمان نزاهة التقارير المالية

القاعدة 5 - وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

القاعدة 6 - تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

القاعدة 7 - الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

القاعدة 8 - إحترام حقوق المساهمين

القاعدة 9 - إدراك دور أصحاب المصالح

القاعدة 10 - تعزيز وتحسين الأداء

القاعدة 11 - التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

القاعدة الأولى/ بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة يمثل نقطة التوازن التي تعمل على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة مهام الإدارة التنفيذية للشركة ويرى مجلس إدارة مجموعة أرزان المالية أن مهارات وخبرات وسمات أعضاءه تناسب مع مسؤولياتهم ونشاطات الشركة. يقدم أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات للمجلس وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- خبرة دولية وإقليمية ومحلية.
- خبرة تقنية تتعلق ببيئة الأعمال والبيئة التنظيمية والاقتصادية التي تعمل فيها شركة أرزان.
- خبرة ومعرفة بالقطاع المالي.

تشكيل مجلس إدارة مجموعة أرزان المالية

إن قرارات مجلس الإدارة تؤثر بشكل كبير على أداء الشركة وسلامة مركزها المالي ولذلك فقد حرصت الشركة على أن يكون مجلس إدارتها مكون من عدد كاف من الأعضاء يسمح لها بتشكيل العدد اللازم من اللجان المنبثقة منه في إطار متطلبات الحوكمة الرشيدة.

يتألف مجلس الإدارة من ٧ أعضاء بما في ذلك الأعضاء المستقلين وذلك للدورة من 2017 - 2019. وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بدراسة أوراق المرشحين لشغل منصب عضوية مجلس الإدارة للدورة من 2017 – 2019 وتم التأكد من استيفاء المتقدمين للمتطلبات الواردة بتعليمات هيئة أسواق المال الكويتية بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة للأشخاص المرشحين.

الاستقلالية

يتكون مجلس الإدارة من عضوين مستقلين وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بالتأكد من استيفاء صفة الاستقلالية وفقاً للوائح هيئة أسواق المال الكويتية ذات المصلحة.

وفيما يلي السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة للدورة من 2017 / 2019

الاسم	تصنيف العضو	المؤهلات والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب
وفاء أحمد القطامي	رئيس مجلس الإدارة ممثلا عن شركة الرنا للتجارة	• علوم سياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية في بيروت سنة 1973 - لبنان • 40 سنة خبرة في المؤسسات المصرفية والاستثمارية والعقارية والمالية.	19 يوليو 2017
جاسم حسن زينل	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ممثلا عن شركة ضاحية السرة العقارية	• بكالوريوس في العلوم – الهندسة المدنية، جامعة ميامي، (1980)، الولايات المتحدة الأمريكية. • بكالوريوس في الدراسات العامة – الرياضيات، جامعة ميامي، (1981)، ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية. • ماجيستير في العلوم – الهندسة المدنية، جامعة الكويت، (1991)، دولة الكويت. • 34 عام من الخبرة في المؤسسات المصرفية والاستثمارية والمالية.	19 يوليو 2017
إبراهيم صالح الذربان	عضو مجلس الإدارة ممثلا عن شركة منارة الأفق العقارية	• بكالوريوس تجارة - محاسبة، جامعة الكويت، (1975)، دولة الكويت. • 40 عام من الخبرة في المؤسسات المصرفية والاستثمارية والعقارية والمالية.	19 يوليو 2017
عماد عبدالله العيسى	عضو مجلس الإدارة ممثلا عن شركة كيفان الدولية	• بكالوريوس في العلوم - إدارة الأعمال، جامعة بوليتكنك، (1986)، بومونا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية. • ماجستير في إدارة الأعمال - محاسبة، جامعة جورج واشنطن، (2004)، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. • 30 عاما من الخبرة في المؤسسات الاستثمارية والعقارية والمالية.	19 يوليو 2017
رامي خالد عبدالله	عضو مجلس إدارة ممثلا عن شركة عسجد الكويت	• بكالوريوس في الفنون - إدارة أعمال، جامعة بيروت الأمريكية، (2000) لبنان. • ماجستير في إدارة الأعمال - محاسبة، جامعة جورج واشنطن، (2004)، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة محلل مالي معتمد – CFA، (2008)، الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة محاسب قانوني عام – CPA، (2005) الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة مدير مالي معتمد – CFM، (2002)، الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة محاسب إداري معتمد – CMA، (2001)، الولايات المتحدة الأمريكية. • 20 عاما من الخبرة في مجال التدقيق والاستشارات والمؤسسات الاستثمارية والعقارية والمالية.	19 يوليو 2017
عمار طالب حاجيه	عضو مستقل	• بكالوريوس في إدارة الأعمال – تمويل، جامعة الكويت، (2004)، دولة الكويت. • ماجستير في الإدارة الاستراتيجية، كلية ماسترخت لإدارة الأعمال - الكويت، (2008)، دولة الكويت. • 15 عاما من الخبرة في المؤسسات الاستثمارية والعقارية والمالية.	19 يوليو 2017
عبدالحميد محمد محرز	عضو مستقل	• بكالوريوس في العلوم - علم الأحياء، جامعة بيروت الأمريكية، (1999) لبنان. • درجة الماجستير في إدارة الأعمال - تمويل، الجامعة اللبنانية الأميركية، (2002)، بيروت، لبنان. • شهادة محلل مالي معتمد – CFA، (2005)، الولايات المتحدة الأمريكية. • 15 عاما من الخبرة في المؤسسات الاستثمارية والعقارية والمالية.	19 يوليو 2017
ربا غانم	أمين السر	• بكالوريوس في إدارة الأعمال – بنوك، جامعة جرانت تاون 2014، الولايات المتحدة الأمريكية. • 18 سنة خبرة في المؤسسات المصرفية والاستثمارية والمالية.	19 يوليو 2017

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

يخصص مجلس الإدارة الوقت الكافي للاطلاع بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم، بما في ذلك التحضير لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عن المجلس، والحرص على حضورها، فضلا عن تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع ومبينا به مكان الاجتماع وتاريخه و ساعة بدايته و نهايته بالإضافة إلى إعداد محاضر بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت ويتم توقيعها من جميع الأعضاء وأمين السر و يتم حفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس واليهم، مع العمل على وصول أعضاء المجلس بشكل كامل وسريع لمحاضر اجتماعات المجلس و الوثائق و السجلات المتعلقة بالشركة، قد قام المجلس بتعيين أمين سر للمجلس من بين موظفي الشركة وتحديد مهامه وفقا لقواعد حوكمة الشركة بما يتماشى مع المسؤوليات المكلف بها.

يتم جدولة الاجتماعات في بداية تقويم كل عام ويعقد الاجتماع كل ربع سنة على الأقل، ويتم تقديم مستندات كافية ووافية لأعضاء مجلس الإدارة لتمكينهم من تقييم الموضوعات المطالبين باتخاذ قرار بشأنها، وتشمل أهم المستندات التي يتم تقديمها لمجلس الإدارة ما يلي:

- البيانات المالية الربع سنوية.
- محاضر الاجتماع السابقة لاجتماع مجلس الإدارة.
- محاضر اللجان المنبثقة عنه.
- الجوانب/ التطورات داخل كل إدارة من إدارات الشركة.
- تقارير بالمخالفات الرقابية.

وقد تم عقد عدد 7 اجتماعات لمجلس الإدارة في عام 2017 كما هو موضح: -

اسم العضو	اجتماع رقم (1/2017) عقد بتاريخ 30/3/2017	اجتماع رقم (2/2017) عقد بتاريخ 18/4/2017	اجتماع رقم (3/2017) عقد بتاريخ 21/5/2017	اجتماع رقم (4/2017) عقد بتاريخ 19/7/2017	اجتماع رقم (5/2017) عقد بتاريخ 13/8/2017	اجتماع رقم (6/2017) عقد بتاريخ 9/11/2017	اجتماع رقم (7/2017) عقد بتاريخ 24/12/2017	عدد الاجتماعات
وفاء القطامي	√	√	×	×	×	√	×	3
جاسم حسن زينل	√	√	√	√	√	√	√	7
إبراهيم الذربان	×	√	√	√	√	√	√	6
عبد الحميد محرز	×	√	√	√	√	√	×	5
عماد عبد الله العيسى	√	√	√	×	×	√	×	4
رامي خالد عبدالله	√	×	×	×	√	×	√	3
عمار طالب حاجيه	√	√	×	√	√	√	√	6

القاعدة الثانية/التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

مهام مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة في الشركة يمثل نقطة التوازن التي تعمل على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة الإدارة التنفيذية للشركة حيث أن مجلس الإدارة يسعى لتحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية من خلال التأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وأنها تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والعمل على ما يساهم في تعظيم الأرباح، وأن قرارات وإجراءات الإدارة التنفيذية تصب دائما في مصلحة المساهمين.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس يعمل وفق ميثاق عمل معتمد يضم المسؤوليات الرئيسية فضلا عن مسؤوليات أخرى على النحو المنصوص عليه في اللوائح والقوانين المتعلقة بذلك. ومن أبرز الأعمال التي مارسها المجلس خلال عام 2017 على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة عمليات حوكمة الشركات وتقييم الإنجاز وفقا للأهداف.
- الأشراف على مراقبة ومراجعة أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- التصديق على متطلبات أرزان الخاصة بالتمويل والاقتراض.
- التصديق على الميزانية السنوية والمرحلية وضمان أنه يتم قياس الأداء وفقًا للميزانية وخطط العمل.
- التوصية بعمليات التملك والدمج والاستحواذ والتصفية الخاصة بالشركات العاملة إلى المساهمين للحصول على موافقتهم، عند وفي حالة اشتراط ذلك وفقا للقانون المحلي.
- النظر في القوائم المالية السنوية، والقوائم المؤقتة وإعلانات أرباح الأسهم والإخطارات إلى المساهمين وفقا لتوصية لجنة تدقيق مجلس الإدارة، واعتماداتها.
- تولي المسؤولية الأولى بشأن أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والأنظمة المالية والتشغيلية.
- اعتماد سياسات و إجراءات داخلية حديثة للشركة و منها (سياسة تنظيم العلاقات مع أطراف ذو علاقة، سياسة تعارض المصالح، سياسة الحماية من تسرب المعلومات (الجدار الصيني)، سياسة حفظ السجلات، سياسة التحويل الإلكتروني).
- مراجعة وتعديل السياسات والإجراءات الداخلية القائمة للشركة ومنها (ميثاق لجنة التدقيق، ميثاق لجنة إدارة المخاطر، سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة، سياسة حماية حقوق المساهمين، سياسة أخلاقيات العمل وسياسة المسؤولية الاجتماعية، مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات، دليل تقيم أداء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان)
- ضمان تقييم متوازن لوضع المجموعة في التقارير الصادرة إلى المساهمين.
- التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة لحقوق المساهمين للأنشطة واللوائح الداخلية المعمول بها والتزام الشركة بتطبيق نظام الحوكمة.
- اعتماد الميزانيات التقديرية السنوية.
- متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق مؤشرات الأداء الموضوعية (KPI's)
- اعتماد التقارير الخاصة بالمخاطر.
- الدخول باستثمارات جديدة أو التخارج منها.
- تأسيس شركات أو التخارج منها.

لجان مجلس الإدارة

يستند نظام الرقابة والإدارة الداخلي لشركة أرزان على التوجيهات واللوائح الصادرة عن هيئة أسواق المال، وبنك الكويت المركزي، وبورصة الكويت، وعقد تأسيس الشركة، والنظام الأساسي، وممارساتها الداخلية. يتمتع مجلس الإدارة بمسؤولية مطلقة بشأن عمليات الشركة، والتفويض ببعض صلاحياته إلى لجان مجلس الإدارة. قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان منبثقة عنه؛ لمساعدته في مراقبة اتخاذ القرارات والوظائف الخاصة بشركة أرزان. تقوم كل لجنة من لجان مجلس الإدارة بأداء مهامها وفقا لميثاقها الخاص الذي يتم تحديده في ميثاق مجلس الإدارة، وذلك وفقا للوائح التنظيمية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

وخلال عام 2017، قامت الشركة في اجتماع مجلس الإدارة رقم 2017/4 بتشكيل 3 لجان منبثقة من مجلس الإدارة لمساعدته في اتخاذ القرارات والوظائف الخاصة بالشركة وتمارس هذه اللجان عملها وفقا للمواثيق الخاصة بها والمعتمدة من مجلس الإدارة وذلك عن فترة الدورة من (2017 – 2019).

لجنة التدقيق:

تتولى لجنة التدقيق المسؤولية بمساعدة مجلس الإدارة في التصريف الفعال لمسئولياته تجاه التقارير المالية، وأدوات الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي والخارجي، ووضع ثقافة الالتزام الخاصة بالشركة عبر ضمان استقلالية المدققين الخارجيين ونزاهة وإنصاف التقارير المالية للشركة، وضمان كفاية وكفاءة أدوات الرقابة الداخلية للشركة. تعمل اللجنة استناداً على ميثاق عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة. ومن ضمن أبرز الأعمال التي مارستها خلال عام 2017 على سبيل المثال لا الحصر:

1. مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي بشأنها كما في 2016/12/31، 2017/3/31، 2017/6/30، 2017/9/30 ودراسة ملاحظات مدققين الحسابات الخارجيين على القوائم المالية ومتابعتها.
2. مراجعة تقرير تقييم نظم الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 2016/12/31.
3. التوصية لمجلس الإدارة وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين.
4. مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها.
5. مراجعة خطط عمل إدارة التدقيق السنوية واعتمادها.
6. مناقشة معايير المحاسبة الدولية IFRS 9 وإجراءات تطبيقها على البيانات المالية المرحلية والسنوية اعتبارا من يناير 2018.

تتكون لجنة التدقيق من عدد 3 أعضاء تم تعيينهم بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في محضرها رقم 2017/4 بتاريخ 2017/7/19 وذلك عن الدورة من (2017 – 2019) وهم:

- إبراهيم الذربان- رئيس اللجنة
- عمار حاجيه - عضو مستقل
- عماد العيسى - عضو

واجتمعت لجنة التدقيق خلال عام 2017 عدد 5 اجتماعات كما يلي:

اسم العضو	اجتماع رقم (1/2017) منعقد بتاريخ 30/3/2017	اجتماع رقم (2/2017) منعقد بتاريخ 21/5/2017	اجتماع رقم (3/2017) منعقد بتاريخ 13/8/2017	اجتماع رقم (4/2017) منعقد بتاريخ 9/11/2017	اجتماع رقم (5/2017) منعقد بتاريخ 7/12/2017	عدد الاجتماعات
إبراهيم الذربان (رئيس اللجنة)	×	√	√	√	√	4
عماد عبدالله العيسى (عضو)	√	√	×	√	√	4
عمار طالب حاجيه (عضو مستقل)	√	×	√	√	√	4
مدقق الحسابات الخارجي	√	×	×	√	√	3
المدقق الداخلي	√	√	√	√	√	5

لجنة المخاطر:

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولية الرقابة الخاصة على وظيفة إدارة المخاطر للشركة، وذلك يشمل عمليات تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقييمها ومراقبتها والحد من آثارها. تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في وضع توجه واستراتيجية إدارة المخاطر للشركة، وإطار العمل الكلي لإدارة المخاطر، ومراقبة تطبيق الإدارة التنفيذية لهذه الاستراتيجية. تعمل اللجنة استنادا إلى ميثاق عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة. ومن أبرز الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال عام 2017 على سبيل المثال لا الحصر:

1. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
2. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وتم وضع التوصيات ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد.
3. التأكد من استقلالية موظف إدارة المخاطر.
4. تمت مراجعة المسائل التي أشارتها لجنة التدقيق والمتعلقة بإدارة المخاطر.
5. مراجعة السياسات والإجراءات الحالية ومنها: المسئولية الاجتماعية للشركة، حماية حقوق المساهمين، ميثاق العمل المهني.
6. مراجعة السياسات والإجراءات الحديثة ومنها: الأطراف ذات الصلة، تعارض المصالح، تسرب المعلومات (الجدار الصيني)، حفظ السجلات والأرشيف، التحويل الإلكتروني (SWIFT).

تتألف لجنة المخاطر من 3 أعضاء تم تعيينهم بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في محضرها رقم 2017/4 بتاريخ 19/7/2017 وذلك عن الدورة من (2017 – 2019) وهم:

- إبراهيم الذربان - رئيس اللجنة
- جاسم حسن زينل - نائب رئيس اللجنة
- عبد الحميد محرز - عضو

واجتمعت لجنة إدارة المخاطر خلال عام 2017 عدد 4 اجتماعات كما يلي:

اسم العضو	اجتماع رقم (1/2017) منعقد بتاريخ 19/7/2017	اجتماع رقم (2/2017) منعقد بتاريخ 17/10/2017	اجتماع رقم (3/2017) منعقد بتاريخ 7/12/2017	اجتماع رقم (4/2017) منعقد بتاريخ 24/12/2017	عدد الاجتماع
إبراهيم الذربان (رئيس اللجنة)	√	×	√	√	3
جاسم حسن زينل (نائب رئيس اللجنة)	√	√	√	√	4
عبد الحميد محرز (عضو)	-	√	√	×	2

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تقوم هذه اللجنة بالمسئوليات ذات الصلة المتعلقة بأتعاب مجلس إدارة شركة أرزان وإدارتها التنفيذية بالتماشي مع أداءهم ومؤهلاتهم ومستويات الخبرة التي يتمتعون بها. تتولى اللجنة أيضاً مسئوليات إضافية ذات صلة بالترشيحات وفقا للوائح هيئة أسواق المال ونصوص القوانين الأخرى. تعمل اللجنة استناداً إلى ميثاق عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة. ومن أبرز الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال عام 2017 على سبيل المثال لا الحصر:

1. مراجعة مؤهلات المتقدمين لشغل عضويات مجلس الإدارة.
2. التأكد من استيفاء صفة الاستقلالية عن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
3. وضع توصيف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء الغير تنفيذيين والمستقلين.
4. مناقشة نتائج التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.
5. مراجعة سياسة منح المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من 4 أعضاء تم تعيينهم بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في محضرها رقم 2017/4 بتاريخ 19/7/2017 وذلك عن الدورة من (2017 – 2019) وهم:

- وفاء القطامي - رئيس اللجنة (عضو غير تنفيذي)
- جاسم حسن زينل - نائب رئيسة اللجنة (عضو تنفيذي)
- رامي علي - عضو غير تنفيذي
- عبد الحميد محرز - عضو مستقل

واجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2017 عدد 2 اجتماع كما يلي:

اسم العضو	اجتماع رقم (1/2017) منعقد بتاريخ 23/5/2017	اجتماع رقم (2/2017) منعقد بتاريخ 7/12/2017	عدد الاجتماعات
وفاء القطامي(رئيس اللجنة)	√	√	2
جاسم حسن زينل (نائب رئيس اللجنة)	√	√	2
رامي خالد عبدالله(عضو غير تنفيذي)	√	√	2
عبد الحميد محرز (عضو مستقل)	-	√	1

اللجنة التنفيذية

تم إلغائها خلال عام 2017.

القاعدة الثالثة/اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

مسؤولية لجنة الترشيحات والمكافآت المتعلقة بشغل المناصب:

آلية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تضمن الاستمرار في جذب واختيار الكفاءات للانضمام لعضوية المجلس والإدارة التنفيذية، وقد قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت مكونة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأحد أعضائها العضو المستقل، وحدد المجلس مدة عضوية اللجنة وأسلوب عملها كما تم بيان صلاحيات ومسؤوليات اللجنة ضمن ميثاق العمل الخاص بها المعتمد من قبل المجلس ، كما نص النظام الأساسي للشركة على سياسة واضحة لمنح المكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى أن سياسة المكافآت الخاصة بالشركة تقوم على المبادئ التالية:

- مراعاة أحكام قانون الشركات والقوانين المرتبطة.
- مراعاة استقطاب أفضل الكفاءات من الموظفين والمحافظة عليهم.
- ضمان المساواة داخل الشركة والتنافسية خارجها.
- الشفافية في منح المكافآت.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بنظام المكافآت لمجلس الإدارة بما نصت عليه المادة 198 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ويتم أخذ موافقة الجمعية العمومية على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية

المكافآت الثابتة: تضم الرواتب والمزايا (تضم مكافأة نهاية الخدمة)، والتي تمنح بموجب سلم الدرجات والرواتب المعتمد من قبل مجلس الإدارة، والقوانين واللوائح المعمول السارية، ودليل السياسات والإجراءات الخاص بإدارة الموارد البشرية.

المكافآت المتغيرة: ترتبط المكافآت المتغيرة بعملية تحقيق الأهداف المحددة سابقا، وتم تصميم هذا النوع من المكافآت لتحفيز ومكافأة أعضاء الإدارة التنفيذية. يتم تخصيص المكافآت المتغيرة وفقا للأداء الفردي لعضو الإدارة التنفيذية والأداء العام للشركة، ويتم تقديم المكافآت المتغيرة بشكل نقدي.

وتقوم الشركة بإعداد تقرير سنوي على كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويتم عرضه على الجمعية العمومية للشركة وتتم تلاوته من قبل رئيس مجلس الإدارة.

مكافآت وحوافز موظفي الشركة

1. من أهم أهداف منح المكافآت هو ترسيخ مبدأ الانتماء للشركة وتحفيز العاملين على العمل على تحقيق أهداف الشركة والرفع من شأنها. وتسعى الشركة من التأكد من أن نظام المكافآت يعكس ويتناسب مع المهام والمسؤوليات ويتسم بالعدالة والإنصاف.
2. تعتمد المكافآت الخاصة بموظفي الشركة بتقييم مستوى الأداء حيث يتم منح المكافآت وفقا لسياسة معتمدة لتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

القاعدة الرابعة/ضمان نزاهة التقارير المالية:

التقارير المالية وتعهدات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير

يتولى مجلس الإدارة المسئولية عن مراقبة ومراجعة مصداقية القوائم المالية، والسياسات المحاسبية والمعلومات الواردة في التقرير السنوي. أثناء القيام بهذه المسئولية؛ يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بدعم مستمر عبر بعض العمليات لتحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة. حيث تتم عملية الرقابة المستقلة لضمان فعالية الإدارة التنفيذية في تسيير الأعمال وتحقيق أهداف الشركة من قبل إدارة التدقيق الداخلي، وقسم إدارة المخاطر، واللجان الفرعية الأخرى لمجلس الإدارة.

إن سلامة و نزاهة البيانات المالية للشركة من أهم المؤشرات التي تدل على نزاهة و مصداقية الشركة في عرض مركزها المالي، مما يزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين في البيانات والمعلومات التي توفرها الشركة و تفصح عنها لمساهميها، و تقوم الإدارة التنفيذية للشركة بالتعهد لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات و نتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من قبل الهيئة، كما يتضمن التقرير السنوي والمرفوع للمساهمين من مجلس

إدارة الشركة إقرار بسلامة و نزاهة كافة البيانات المالية و كذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة، حيث تساهم التعهدات المذكورة في تعزيز المساءلة، سواء مساءلة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة أو مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

استقلالية و حيادة مراقب الحسابات الخارجي للشركة

تقوم الجمعية العمومية العادية للشركة بتعيين/إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة الخارجي بناءاً على اقتراح مجلس الإدارة يكون ترشيح مراقب الحسابات بناءاً على توصية من لجنة التدقيق. وتراعي لجنة التدقيق بأن يكون مراقب الحسابات مقيد في السجل الخاص لدى الهيئة، بحيث يكون مستوفياً كافة الشروط الواردة بمتطلبات قرار الهيئة بشأن نظام قيد مراقبي الحسابات، كما تتأكد من كون مراقب الحسابات الخارجي مستقلاً عن الشركة وعن مجلس إدارتها، وعدم قيامه بأعمال إضافية للشركة لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتي قد تؤثر على الحيادية أو الاستقلالية، وتقوم لجنة التدقيق بمناقشة مراقب الحسابات الخارجي قبل رفع البيانات المالية السنوية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بشأنها.

قامت الجمعية العمومية العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 2017/7/19 بإعادة تعيين مكتب جراند ثورنتون ، القطامي و العيبان كمدقق حسابات المجموعة عن السنة الحالية المنتهية 2017/12/31.

يحضر مراقب الحسابات الخارجي اجتماعات الجمعية العمومية العادية السنوية للشركة ويقوم بتلاوة التقرير المعد من قبله على مساهمي الشركة.

قاعدة الخامسة/وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

أنظمة الرقابة الداخلية

يتم تحقيق نزاهة ومصداقية أنظمة الرقابة الداخلية عبر السياسات والإجراءات وأتمته العمليات بما يتفق مع السياسات والإجراءات المعتمدة للشركة والاختيار الواعي للموظفين، ورفع درجة وعي الموظفين، وهيكل تنظيمي يفصل بين المسؤوليات. تم وضع إجراءات الرقابة الداخلية لحماية أصول الشركة وضمان المصادقة على القرارات والإجراءات ويتم إجراء عمليات تقييم دورية للمخاطر من قبل قسم إدارة المخاطر ومراجعة الالتزام بشكل دوري من قبل قسم إدارة الالتزام في الشركة.

التدقيق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقديم التقارير بشكل مستقل إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. يتم تنفيذ عمليات التدقيق من قبل فريق تدقيق داخلي ضمن الشركة وفقا لخطة التدقيق الداخلي المعتمدة من قبل لجنة التدقيق. يتم تقديم تقارير شاملة من قبل المدققين الداخليين مباشرة إلى لجنة التدقيق. هذا بالإضافة إلى أنه يتم تبني سياسات وإجراءات تصحيحية ملائمة عند الضرورة. يتم تنفيذ خطة التدقيق الداخلي عبر تقييم أدوات رقابة المخاطر المؤثرة ويتم تقييم فعالية إدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة والحوكمة.

إدارة المخاطر

تتمتع شركة أرزان بإطار عمل شامل لإدارة رقابة المخاطر يتم تطبيقه لضمان تطبيق حوكمة الشركة وكياناتها ذات الصلة بشكل ملائم. يقوم مجلس الإدارة بتوجيه إطار عمل السياسات والإجراءات ويتولى مسئولية إدارة المخاطر وجميع أنظمة رقابة المخاطر القائمة في أرزان.

يعمل مجلس إدارة أرزان على ضمان دمج إدارة المخاطر في ثقافة وسياسات وعمليات الشركة. يتمتع المسؤولون في قسم إدارة المخاطر بصلاحيات واسعة بغرض أداء أدوارهم بدون منحهم صلاحيات وسلطات تنفيذية ومالية.

يقوم قسم إدارة المخاطر بتحديد وقياس وتقييم وإصدار التقارير بشأن جميع المخاطر المؤثرة التي تتعرض لها أرزان، عبر مؤشرات مخاطر أساسية معرفة وفقا لفئات المخاطر ذات الصلة. ويعمل كذلك على تنفيذ أنشطة دورية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها مع إعداد وتنفيذ سياسات جديدة بشأن المراجعة والرقابة. يهدف القسم إلى تعزيز قدراته في مجال رقابة المخاطر وذلك من خلال استخدام أفضل برامج تقنية المعلومات في مجال إدارة وتقييم المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر برفع تقارير ربع سنوية إلى مجلس الإدارة ونصف سنوية إلى هيئة أسواق المال.

القاعدة السادسة/تعزيز السلوك المهني وقيم الأخلاق

معايير ومحددات السلوك المهني وقيم الأخلاق

يتوفر لدى شركة أرزان ميثاق عمل للسلوك المهني يلتزم فيه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكل العاملين بالشركة. ويحدد الميثاق الموضوعات الآتية:

- الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح: يلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها في شركة أرزان والشركات التابعة لها.
- التداول بناءاً على معلومات داخلية: يحظر على كل أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين استخدام بيانات ومعلومات خاصة وغير معدة للنشر، أو استخدامها بهدف التداول في الأسهم وتحقيق مكاسب تجارية من خلال هذه البيانات والمعلومات.

- مصالح الشركة: لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين استخدام ممتلكات الشركة أو معلوماتها أو مناصبهم فيها من اجل تحقيق مصالح ومكاسب شخصية ولا يجوز لهم التنافس مع الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- التنافس والتعامل العادل: يلتزم مجلس الإدارة وإدارة الشركة بالتعامل العادل واحترام حقوق عملاء الشركة وموردها ومنافسيها والعاملين فيها. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين تحقيق مكاسب غير عادلة من أي طرف من خلال التلاعب أو إخفاء المعلومات أو إساءة استخدام المعلومات السرية أو تحريف الوقائع الجوهرية أو أية ممارسات تجارية أخرى غير مشروعة.
- حفظ السجلات، الضوابط المالية والإفصاحات: يجب حفظ دفاتر وسجلات وحسابات والبيانات المالية للشركة بشكل مفصل ولابد أن تعكس معاملات الشركة بشكل ملائم ويتم الإفصاح عنها وفقا لأي قوانين أو لوائح معمول بها ولابد من أن تتوافق مع المتطلبات القانونية المطبقة ومع نظام الشركة وضوابطها الداخلية.
- سرية المعلومات: لابد لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة من المحافظة على سرية المعلومات والمعلومات المملوكة للشركة والتي توكل إليهم من الشركة أو عملائها أو موردها، إلا إذا كان الإفصاح عن تلك المعلومات مرخص/ مطلوب بموجب القوانين أو اللوائح أو إذا تم الإفصاح عنها على النحو الطبيعي عملاً بقاعدة ، الحاجة للاطلاع".
- الحماية والاستخدام الصحيح لأصول الشركة: يلتزم مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية بحماية أصول الشركة بما يشمل المعلومات المملوكة للشركة والتي تشمل حقوق الملكية الفكرية مثل الأسرار التجارية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر، بالإضافة إلى خطط الخدمة والتسويق والتجارة وقواعد البيانات والسجلات ومعلومات الرواتب وأي بيانات مالية وتقارير غير معلنة. ويعد الكشف والتوزيع الغير مسموح به تعدياً على سياسة الشركة. ويمكن أن يعتبر أيضا تصرفاً غير مشروع ويؤدي إلى عقوبات مدنية وجنائية.
- التقارير المالية: يتحمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولية إعداد التقارير المالية بمهنية عالية ووفقا للمعايير الدولية، والرد على الاستفسارات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح العامة إلى المساهمين وأصحاب المصالح وأية أطراف أخرى.
- سياسات وآليات الحد من تعارض المصالح: قام مجلس إدارة الشركة بوضع سياسات وآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح وأساليب معالجتها والتعامل معها، وذلك ضمن إطار حوكمة الشركة آخذاً في الاعتبار ما ورد بقانون الشركات. وقد راعت الشركة في سياستها على وجوب أن يكون هناك فصل واضح بين مصالح الشركة وتلك المرتبطة بعضو مجلس الإدارة، وذلك من خلال قيام مجلس الإدارة بوضع آليات لتغليب مصالح الشركة على مصالح أعضائها وأن يلتزم عضو مجلس الإدارة بالإفصاح إلى مجلس الإدارة عن أي مصالح مشتركة له مع الشركة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يحظر على عضو مجلس الإدارة الاشتراك في مناقشة أو إبداء الرأي أو التصويت على أي موضوعات تعرض على مجلس الإدارة يكون له فيها مصلحة مشتركة مباشرة

أو غير مباشرة مع الشركة. كما أنه يمكن للعاملين بالشركة أن يبلغوا داخلياً عن شكوكهم حول أي ممارسات غير سليمة أو أمور تثير الريبة في التقارير المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية أو أي أمور أخرى، والشركة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل لأي مسألة تعرض عليها مع ضمان منح المبلغ حسن النية السرية التي تكفل حمايته من أي رد فعل سلبي أو ضرر قد يلحقه نتيجة إبلاغه عن تلك الممارسات.

القاعدة السابعة/الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

الإفصاح والشفافية

تلتزم الشركة بتطبيق اعلى مستويات الشفافية، حيث اعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات الإفصاح لضمان تقديم معلومات دقيقة وفي وقت مناسب لحملة الأسهم وأصحاب المصالح. ويقوم قسم الامتثال بالتنسيق مع كل أقسام الشركة للكشف عن المعلومات بشكل دقيق وفي وقت مناسب لهيئة أسواق المال وبورصة الكويت وأصحاب المصالح.

وقد قامت الشركة على إنشاء جزء مخصص على الموقع الإلكتروني للشركة لحوكمة الشركات، بحيث يتم عرض كافة المعلومات والبيانات الحديثة التي تساعد المساهمين، المستثمرين الحاليين والمحتملين على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

ويوجد لدى الشركة سجل خاص ينظم عمليات الإفصاح الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كما تم تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بما يتناسب مع وضع الشركة.

وحدة تنظيم شؤون المستثمرين

أنشأت وحدة تنظيم شؤون المستثمرين لتوفير التواصل والشفافية مع حملة الأسهم والرد على شكاويهم وفقا لسياسات وإجراءات معتمدة، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدة بما يلي:

- الإشراف على أداء أمين السجلات ووكيل نقل الأسهم في الشركة.
- التوصية بمقاييس التطوير العام في جودة الخدمات المقدمة إلى المستثمرين.

القاعدة الثامنة/إحترام حقوق المساهمين

حماية الحقوق العامة للمساهمين لضمان العدالة و المساواة بين كافة المساهمين

تلتزم الشركة بحماية حقوق المساهمين من خلال سياسة معتمدة من قبل مجلس الإدارة تضمن حماية حقوق كل المساهمين وتوفر لهم ممارسة تلك الحقوق التي يمنحها قانون الشركات التجارية بدولة الكويت وتعليمات هيئة أسواق المال بدولة الكويت.

فالشركة تقوم بمعاملة جميع المساهمين بالتساوي ودون أي تمييز، ولا تقوم الشركة في أي حال من الأحوال بحجب أي معلومة أو حق من حقوق المساهمين. ويدخل ضمن الحقوق العامة للمساهمين التي تكفلها الشركة ما يلي:

1. قيد قيمة ملكية المساهمين في سجلات الشركة.
2. حق المساهمين في التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و/أو تحويلها.
3. حق المساهمين في الحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح.
4. حق المساهمين في الحصول على نصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية.
5. حق المساهمين في الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها التشغيلية والاستثمارية بشكل منتظم وميسر.
6. حق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها.
7. حق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

مراعاة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين

لأغراض المتابعة المستمرة لكل ما يتعلق ببيانات المساهمين، تمسك الشركة بسجل خاص محفوظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة مقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقا لما تتلقاه الشركة أو الشركة الكويتية للمقاصة من بيانات ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

يتم التعامل مع البيانات الواردة في سجل مساهمي الشركة بأقصى درجات الحماية والسرية، وذلك بما لا يتعارض مع القانون واللائحة التنفيذية وما يصدر عن الهيئة من تعليمات وضوابط رقابية.

بيانات أمين السجلات ووكيل نقل الأسهم

الشركة الكويتية للمقاصة
ص.ب. 22077
صفاة 13081
الكويت
info@maqasa.com

تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة

تنظم الشركة آلية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين حيث تراعى عند تنظيم الاجتماعات العامة للمساهمين ما يلي:

1. توجيه الدعوة على المساهمين إلى حضور اجتماع الجمعية العامة متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع عن طريق الإعلان وفق الآلية المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.
2. توضح وتبين الشركة للمساهمين أنه يحق للمساهم أن يوكل غيره في حضور اجتماع الجمعية العامة وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض تعده وكالة المقاصة لهذا الغرض.
3. تتيح الشركة للمساهمين قبل انعقاد الجمعية العمومية العامة بوقت كاف الحصول على كافة المعلومات والبيانات المرتبطة ببنود جدول الأعمال لتمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم.
4. تتيح الشركة للمساهمين المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال وما يرتبط بها من استفسارات تتعلق بأوجه الأنشطة المختلفة، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي، وعلى مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات الخارجي الإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر.
5. تتيح الشركة الفرصة لكافة المساهمين أن يمارسوا حق التصويت دون وضع أية عوائق تؤدي إلى حظر التصويت حيث أن التصويت هو حق أصيل للمساهم ولا يمكن إلغاءه بأي طريقة، وتضمن الشركة ممارسة جميع المساهمين لهذا الحق وذلك من خلال ما يلي:

- يتمتع المساهمون بحقوق التصويت الممنوحة لهم، وبذات المعاملة من قبل الشركة.
- يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، مع إعطاء نفس الحقوق والواجبات للمساهمين سواء كانت بالصالة أو بالإنابة.
- إحاطة المساهمين علماً بكافة القواعد التي تحكم إجراءات التصويت.
- توفر كافة المعلومات الخاصة بحقوق التصويت لكل من المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين.
- يتاح لجميع المساهمين حق التصويت على أي تغيرات تتعلق بحقوق المساهمين وذلك من خلال الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.
- يتم التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة من خلال الآليات التي ينص عليها عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وفي إطار ما هو منصوص عليه في قانون الشركات ولائحته التنفيذية، ذلك فضلا عن قيام الشركة بتوفير نبذة تعريفية عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة قبل إجراء التصويت مما يعطي المساهمين فكرة واضحة عن مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبراتهم ومؤهلاتهم الأخرى.

- يتاح لكافة فئات المساهمين فرصة مساءلة مجلس الإدارة عن المهام الموكلة إليهم.

عدم فرض أي رسوم مقابل حضور أية فئة من فئات المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة، أو منح ميزة تفضيلية لأي فئة مقابل الفئات الأخرى من المساهمين.

القاعدة التاسعة/إدراك دور أصحاب المصالح

النظم والسياسات التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح

تقر شركة أرزان بحقوق أصحاب المصالح وتعمل على تشجيع التعاون بين الشركة وأصحاب المصالح في مختلف المجالات. وقد اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة حقوق أصحاب المصالح.

تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

في سبيل عدم تعارض معاملات أصحاب المصالح سواء كانت عقود أو صفقات مع الشركة مع مصلحة المساهمين يؤخذ بعين الاعتبار ألا يحصل أي من أصحاب المصالح على أية ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات التي تدخل في نشاطات الشركة الاعتيادية، كما تضع الشركة سياسات ولوائح داخلية تتضمن آلية واضحة لترسيه العقود والصفقات بأنواعها المختلفة وذلك من خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة.

كما أن الشركة قامت بوضع آليات تكفل الاستفادة القصوى من إسهامات أصحاب المصالح بالشركة وحثهم على المشاركة في متابعة نشاطها، بما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل. حيث تتيح الشركة لأصحاب المصالح إمكانية الحصول على كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطتهم، بحيث يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، كما سهلت الشركة قيام أصحاب المصالح بإبلاغ مجلس إدارة الشركة عن أي ممارسات غير سليمة قد يتعرضون إليها من قبل الشركة، مع توفير الحماية المناسبة للأطراف التي تقوم بالإبلاغ.

القاعدة العاشرة/تعزيز وتحسين الأداء

تدريب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل مستمر

قامت شركة أرزان بتطوير خطط تدريب لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة. ويتم تنفيذ برامج التدريب بشكل منتظم وفقاً لخطة الشركة المعتمدة للتدريب.

تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه:

وضعت الشركة سياسات وإجراءات معتمدة من مجلس الإدارة يتم من خلالها تنفيذ عملية رسمية لمراجعة الأداء السنوي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ومدى فعالية أداءهم وإسهامهم في التصرف بشؤون مجموعة أرزان المالية.

الهدف من عملية تقييم الأداء هو ووجود طريقة رسمية منظمة ومتناسقة لتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه، وذلك من أجل اتخاذ خطوات لتحسين أداء مجلس الإدارة. سوف يتم الاستفادة من هذه العملية أيضا لتقديم توصيات مجلس الإدارة إلى المساهمين في مرحلة إعادة انتخاب الأعضاء.

تقييم أداء الإدارة التنفيذية:

يعتبر تقييم الأداء أداة قوية لترجمة خطط أعمال الشركة إلى إجراءات وتطوير ثقافة الشركة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. تقيّم الشركة الإدارة التنفيذية من خلال نظام الموارد البشرية (MENAME) وفقا لمؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة لكل إدارة في بداية كل عام، يتم توحيد بيانات الأداء التي تم الحصول عليها خلال العام. وتلخص البيانات من أجل إجراء تقييم سنوي شامل لكل ما تم إنجازه، وكيف تحققت تلك النتائج.

تتكون هذه العملية من استبيانات تغطي متطلبات/ توقعات واسعة بموجب منهج قواعد حوكمة الشركات لتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة تقييماً ذاتياً، وتقييم خاص للجانه المنبثقة عنه، وتقييم للأداء العام لمجلس الإدارة؛ من اجل اتخاذ الخطوات التي من شأنها تحسين أداء مجلس الإدارة.

علاوة على ذلك، يشمل هذا التقييم المتطلبات المنصوص عليها في ميثاق عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وميثاق عمل الشركة، وسياسات وإجراءات تعارض المصالح. يتم ذلك من خلال قيام أعضاء مجلس الإدارة بتعبئة الاستبيانات المذكورة أدناه:

أ- استبيان التقييم الذاتي (أ)
ب- استبيان تقييم اللجنة (ب)
ج- استبيان تقييم مجلس الإدارة (ج)
وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة تلك التقييمات وتقديم تقرير موجز إلى مجلس الإدارة بتوصياتها.

القاعدة الحادية عشر/التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع والبرامج والآليات المستخدمة في مجال العمل الاجتماعي

تلتزم الشركة بتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والاقتصاد بوجه عام وللعاملين بها بشكل خاص. وتملك الشركة سياسة المسؤولية الاجتماعية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة لضمان المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وقد اعتمدت لجنة المخاطر التحديثات على سياسات وإجراءات المسؤولية الاجتماعية في اجتماعها رقم 4 بتاريخ 2017/12/24 وسيتم عرضها على مجلس الإدارة في اجتماعهم القادم في عام 2018.

برج الشهيد – الدور السادس
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578 الصفاة 13116
الكويت

تلفون: 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdointernational.com

خطاب الرأي

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
مجموعة ارزان المالية للتمويل والاستثمار – ش.م.ك.م
الصفاة 13125
دولة الكويت

25 مارس 2018

تحية طيبة وبعد،

تقرير تقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 12 ديسمبر 2017، قمنا بتقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية لمجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار (ش.م.ك.م) للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017.

وقد شمل الفحص كافة الإدارات / الوظائف بالشركة وهى كما يلي:
- الحوكمة
- الاستثمار
- المالية والمحاسبة
- تمويل الشركات
- الموارد البشرية
- الخدمات المساندة
- المخاطر والإلتزام
- نظم المعلومات
- التدقيق الداخلي

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (الكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات" مادة 6 - 9).

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة الشركة فإنكم مسئولون عن إرساء نظم للرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإلتزام بمتطلبات هيئة أسواق المال المذكورة في الفقرة أعلاه. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى إنسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد اية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

تابع/خطاب الرأي

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تقل درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الاستثناءات للأمور الموضوعة للتقارير المرفقة، ونظرا لطبيعة وحجم عمليات الشركة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2017، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا في رأينا:

أ. أنظمة الرقابة الداخلية للشركة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات هيئة أسواق المال وقواعد حوكمة الشركات.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على العرض العادل للقوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل الشركة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، تعتبر إجراءات مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

قيس محمد النصف
مراقب حسابات - ترخيص رقم 38 فئة (أ)
BDO - النصف وشركاه

إقرار مجلس الإدارة

بنزاهة وعدالة البيانات المالية

30 مارس 2018

نقر نحن الرئيس التنفيذي ورئيس الإدارة المالية بموجب هذا المستند، حسبما وصل إليه علمنا، أن البيانات المالية المجمعة لمجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار ش.م.ك.ع (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة")، والتي تتكون من:

أ. بيان المركز المالي المُجمع كما في 31 ديسمبر 2017،
ب. وبيان الدخل المُجمع،
ج. وبيان الدخل الشامل الآخر المُجمع،
د. وبيان التغيرات في حقوق الملكية المُجمع،
هـ. وبيان التدفقات النقدية المُجمع،

للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص، السياسات المحاسبية الهامة تعرب بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالـــي المجمـــع للمجموعـــــة كما في 31 ديسمبر 2017، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الأعضاء	المنصب	التوقيع
وفاء أحمد القطامـــي	رئيس مجلس الإدارة	
جاسم حسن زينـل	نائب رئيس مجلس الإدارة	
ابراهيم صالح الذربـان	عضو مجلس الإدارة	
عماد عبدالله العيســى	عضو مجلس الإدارة	
عمار طالب حاجيه	عضو مجلس الإدارة	
رامي خالد عبدالله	عضو مجلس الإدارة	
عبدالحميد محمد محرز	عضو مجلس الإدارة	

إقرار الرئيس التنفيذي ورئيس الإدارة المالية

بنزاهة وعدالة البيانات المالية

30 مارس 2018

نقر نحن الرئيس التنفيذي ورئيس الإدارة المالية بموجب هذا المستند، حسبما وصل إليه علمنا، أن البيانات المالية المجمعة لمجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار ش.م.ك.ع (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (يشار إليها مُجتمعة "بالمجموعة")، والتي تتكون من:

أ. بيان المركز المالي المُجمع كما في 31 ديسمبر 2017،
ب. وبيان الدخل المُجمع،
ج. وبيان الدخل الشامل الآخر المُجمع،
د. وبيان التغيرات في حقوق الملكية المُجمع،
هـ. وبيان التدفقات النقدية المُجمع،

للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك مُلخص السياسات المحاسبية الهامة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

جاسم حسن زينل
الرئيس التنفيذي

محمد فريد
رئيس الإدارة المالية